زيتونيات

فياض فياض

(الحلقة 8)

تاريخ عصر الزيتون
تسلسل أدوات حفظ الزيت عبر العصور.. من خزانات "عكا وحيفا" الحجرية إلى ثورة النيتروجين وبنك الزيت

بعد أن أبحرنا في الحلقات السابقة عبر التطور الميكانيكي لآلات طحن وعصر ثمار الزيتون، نصل اليوم إلى محطة لا تقل أهمية هندسية وكيميائية عن عملية الاستخلاص ذاتها؛ وهي محطة "حفظ وصيانة جودة الزيت". فالزيت المستخلص يظل مادة حيوية حساسة تتأثر بشكل مباشر بطبيعة الأواني والظروف التي يُخزن فيها. ومن هنا، خاض الإنسان عبر التاريخ رحلة طويلة لحماية هذا "الذهب الأخضر" من أعدائه الثلاثة: الأكسجين، الضوء، والحرارة المرتفعة، وهي رحلة تمتد عبر القرون وفق تسلسل زمني فلسطيني ومتوسطي مبهر.

1 - البدايات الأولى: الخزانات الحجرية العملاقة قبل آلاف السنين، بدأت رحلة التخزين من شمال فلسطين؛ حيث كشفت التنقيبات الأثرية في مناطق حيفا وعكا عن وجود خزانات صخرية وحجرية ضخمة منحوتة بدقة تصل سعتها إلى 6 أطنان. كانت هذه الخزانات الحجرية تمثل المستودعات السيادية الأولى في التاريخ لحفظ الزيت، مستفيدة من برودة الصخور الطبيعية وعزلها للحرارة لضمان بقاء كميات الزيت الهائلة صالحة للاستهلاك والتجارة عبر البحار.

2 - العصر التراثي الريفي: فخار "الجرة" و"البطة" والآبار الأرضية

مع تطور المجتمعات، انتقل الفلاح الفلسطيني إلى الأواني الفخارية المصنوعة من الطين المحروق، وهنا يجب أن ندقق هندسياً وميدانياً في المسميات والمقاييس؛ فبينما كان "الزير" مخصصاً لتصفية وحفظ المياه، كانت "البطة" و"الجرة" هما العبوتان الرسميتان للزيت في فلسطين.

الحسبة التراثية الدقيقة تخبرنا أن "البطة" تعادل جرة ونصف الجرة، في حين أن "الجرة" تعادل تنكة ونصف التنكة. هذا التصميم الفخاري المحكم كان يحمي الزيت كيميائياً، ولكنه كان يتكامل مع نظام "الآبار الأرضية"؛ حيث كان الزيت يُخزن في آبار محفورة ومطينة تحت بيوت الحجر القديمة (العقد)، لضمان بيئة مظلمة وباردة وثابتة الحرارة طوال فصول العام.

3 - عصر المعادن والبراميل الحديدية: "أبو العجال" والتّنك

مع دخول العصر الصناعي وظهور المعادن، بدأت مرحلة جديدة اعتمدت على البراميل الحديدية كوسيلة للتخزين والنقل التجاري الواسع؛ فظهر البرميل العادي بسعة 200 لتر، وظهر برميل "ابو العجال" الضخم بسعة 330 لترا. وفي محطة فارقة من تاريخنا الاقتصادي والزراعي في خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في عام 1955، تم افتتاح مصنع تنك نابلس الشهير. هذا الحدث شكّل قفزة ميكانيكية نوعية؛ حيث أصبحت "التنكة القياسية" المصنوعة من الصفيح المجلفن والمطلي بالقصدير متوفرة في متناول أيدي المزارعين والتجار، ما سهّل عمليات البيع والشراء الداخلي والخارجي وحجب الضوء تماماً عن الزيت.

4 - الثورة العلمية الحديثة: الستانلس ستيل وحقن النيتروجين

في عصرنا الحالي، وتحديداً في كبرى مصانع التعبئة ومجمعات التخزين العالمية، تم التوصل إلى "المعادلة الذهبية المستدامة" لحفظ الجودة؛ وهي الاعتماد المطلق على خزانات الفولاذ المقاوم للصدأ (Stainless Steel من الدرجة 316) الخامل كيميائياً، والذي يمنع تماماً تفاعل أحماض الزيت مع الحاوية. ولم تتوقف الهندسة الحديثة عند جدار المعدن، بل عالجت مشكلة الأكسجين عبر "أنظمة الضخ تحت غاز النيتروجين الخامل"، حيث يتم حقن النيتروجين ليحل محل الهواء في أعلى الخزان، ما يعدم الأكسجين ويمنع الأكسدة المبكرة والتزنخ.

الخلاصة: من الخزان الحجري إلى الطموح بـ"بنك الزيت الفلسطيني"

إن استعراض هذا التسلسل التاريخي الهائل -من خزان الـ 6 أطنان الحجري القديم وصولاً لخزانات الستانلس ستيل والنيتروجين الحديثة- يضعنا أمام الحقيقة التخطيطية الفاصلة التي ننادي بها دائماً في قسم أبحاث الزيتون؛ فالاستيعاب التكنولوجي الحديث وإدارة الفوائض السنوية بين سنوات الشح والوفرة لا يمكن نجاحه فردياً. إن القيمة المضافة لذهبنا الأخضر وحمايته من الأكسدة والتقلبات تتطلب الانتقال إلى المحطة التاريخية القادمة الحتمية: وهي تأسيس "بنك الزيت الفلسطيني" السيادي المتطور، ليكون الأمانة التكنولوجية التي تحفظ إرث الأجداد وتقود اقتصاد المستقبل.

وفد من حركة فتح يزور المغير دعما لصمود أهلها

المغير- الحياة الجديدة- زار وفد من حركة "فتح" برئاسة أمين سر المجلس الثوري جمال الشوبكي، قرية المغير شمال شرق رام الله، في إطار مساندة أهلها وتعزيز صمودهم في مواجهة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ومحاولات الاقتلاع والتهجير.

وأعرب الشوبكي خلال الزيارة التي نظمتها مجموعة أبناء الفتح، أمس الأربعاء، عن اعتزازه بالنموذج النضالي الذي تقدمه قرية المغير، مؤكدا أن صمود أهلها يشكل امتدادا لمسيرة نضالية متواصلة منذ بدايات الاحتلال وحتى اليوم. وشدد على أهمية الوقوف إلى جانب المواطنين والاستماع إلى همومهم واحتياجاتهم، والعمل على تقديم كل ما يمكن من دعم وإسناد لتعزيز صمودهم وتمسكهم بأرضهم، في ظل ما تتعرض له القرية من اعتداءات ومحاولات متواصلة لاقتلاع سكانها وتهجيرهم. من جانبه، استعرض رئيس المجلس القروي في المغير أمين أبو عليا أبرز الاحتياجات والمطالب العاجلة لأبناء القرية، وما يلزم من إجراءات ومساندة لتثبيت المواطنين وتعزيز قدرتهم على البقاء والصمود على أرضهم، مؤكدا أهمية استمرار الوقوف إلى جانب القرية وأهلها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها.

وثمن أهالي المغير وفعالياتها، هذه المبادرة وما حملته من رسالة دعم وإسناد، فيما أكد وفد الحركة أن "المغير اليوم ليست وحدها، وفتح تقف إلى جانب أهلها في مواجهة كل محاولات الاقتلاع والتهجير، وستواصل إسناد صمودهم على أرضهم".

وتأتي الزيارة في إطار تعزيز التواصل المباشر مع أهالي المغير، والاطلاع على واقعهم واحتياجاتهم، وتجسيد الوقوف إلى جانبهم ودعم صمودهم والحفاظ على وجودهم في أرضهم.

مجلس القضاء الأعلى يطلق "ميزان 3" لتعزيز التحول الرقمي للعدالة في فلسطين

مصطفى: وجهنا بتوفير الخدمات العدلية إلكترونيا لأهلنا في غزة

رام الله- الحياة الجديدة- أطلق مجلس القضاء الأعلى، أمس الأربعاء، منظومة "ميزان 3"، الجيل الجديد من منظومة إدارة العمل القضائي وخدمات العدالة الإلكترونية، في محطة جديدة ضمن مسيرة التحول الرقمي التي يقودها القضاء الفلسطيني منذ نحو 25 عاما، بالشراكة مع برنامج سواسية المشترك للأمم المتحدة.

وجرى الإطلاق بحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين وممثلي مؤسسات العدالة، وسفراء الدول الشريكة والمانحة وممثليها، وكبار ممثلي الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، وممثلي المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي.

ويأتي إطلاق "ميزان 3" امتدادا لجهود مجلس القضاء الأعلى في تطوير منظومة العمل القضائي والارتقاء بكفاءة الأداء القضائي، بما يسهم في تسريع الإجراءات، وتحسين إدارة القضايا والمعلومات، وتعزيز الترابط بين مؤسسات العدالة، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين والمحامين، وتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة.

ومنذ إطلاقه كنظام إلكتروني لإدارة القضايا، شهدت منظومة "ميزان" مسارا متواصلا من التطوير والتوسع، لتصبح اليوم إحدى الركائز الأساسية للبنية التحتية الرقمية لمنظومة العدالة في فلسطين.

ويجسد "ميزان 3" ثمرة تراكم الخبرة المؤسسية والقيادة الوطنية في تطوير العمل القضائي، وما أثمرته الشراكة طويلة الأمد بين مجلس القضاء الأعلى وبرنامج سواسية وشركائه الدوليين من دعم للابتكار والتحول الرقمي في قطاع العدالة.

وفي كلمته قال رئيس الوزراء: "نفخر اليوم بأن أصبح لدينا في فلسطين برنامج متطور لإدارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية، ومتابعة إجراءاتها منذ لحظة تسجيلها لدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها".

وأضاف مصطفى: "ان هذا التطور في قطاع العدالة يأتي في سياق تحول رقمي أوسع، يشمل كل مرافق الدولة، نتبناه وندعمه، فقد وضعنا التحول الرقمي ضمن الأولويات الحكومية".

وشدد على أن الحكومة عملت خلال العامين الماضيين على ثلاثة مسارات مترابطة، لتحقيق هذا التحول، إذ إن المسار الأول هو تطوير البنية التحتية الرقمية، من خلال تطوير مراكز البيانات الحكومية، وتبني سياسات الحوسبة السحابية، وتعزيز بوابة الدفع الإلكتروني، وتصميم خدمات رقمية جديدة وتطويرها.

وتابع: "أما المسار الثاني، فهو تعزيز الحوكمة والثقة الرقمية، عبر تطوير القوانين والأنظمة التي تنظم تبادل البيانات وحمايتها، وتعزز الأمن الرقمي وثقة المواطنين بالخدمات الإلكترونية، ومن بين هذه القوانين والأنظمة، قانون المعاملات الإلكترونية، ونظام الثقة، وقانون التجارة الإلكترونية، وقانون هيئة الأمن السيبراني، والعمل على إصدار قانون حماية البيانات، وأما المسار الثالث فهو العمل على بناء الاقتصاد الرقمي".

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه قبل يومين فقط، تم إطلاق المجلس الوطني للتحول الرقمي وتكنولوجيا المستقبل، ليكون إطارا وطنيا يجمع القطاعين العام والخاص والخبراء والجهات الشريكة من أجل تنفيذ خطة النهضة الرقمية في فلسطين للفترة 2026-2029، وينسق الجهود الوطنية باتجاه تحول رقمي شامل.

وقال مصطفى: "لقطاع غزة مكان خاص في هذا التحول، ففي الوقت الذي دمر فيه الاحتلال معظم مؤسسات العدالة في القطاع، يجب ألا يتوقف حق المواطن في الوصول إلى العدالة، ولهذا وجهنا بتوفير الخدمات العدلية إلكترونيا لأهلنا في غزة، ومن بينها شهادة عدم المحكومية الصادرة عن وزارة العدل، التي يحتاج إليها الطلبة والمرضى والعاملون، والمتقدمون للمنح أو التأشيرات وغيرها من المعاملات".

وفي كلمته أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار محمد عبد الغني العويوي، أن مناسبة اليوم تتجاوز في دلالتها إطلاق نظام جديد لإدارة سير الدعوى فـ"ميزان 3" هو ثمرة مسار طويل من العمل والتطوير، وهو في الوقت ذاته نموذج لما تستطيع المؤسسات الوطنية إنجازه حين تجتمع الإرادة المؤسسية، والخبرة الوطنية، والإصرار على التطوير.

وقال: نعتز بأن "ميزان 3" جاء ثمرة جهد فلسطيني وخبرة فلسطينية، شارك فيه قضاة وموظفون وكوادر فنية عملوا على تطوير المنظومة، والبناء على ما راكمه القضاء الفلسطيني خلال السنوات الماضية من معرفة وتجربة واحتياجات عملية. وإننا إذ نقدر ما قدمه شركاؤنا من دعم وخبرة، فإننا نؤمن بأن القيمة الحقيقية للشراكة تكمن في تمكين المؤسسات الوطنية من امتلاك المعرفة والأدوات، وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجاتها وخصوصية واقعها".

وفي كلمته، أكد النائب العام المستشار أكرم الخطيب أن "ميزان 3" يمثل خطوة نوعية نحو تعزيز التكامل الإلكتروني بين النيابة العامة والمحاكم، بما يسهم في انسياب الإجراءات ضمن سلسلة قانونية أكثر ترابطا، مع الحفاظ على الاختصاصات والضمانات التي يكفلها القانون.

وأضاف: نؤكد مبدأ أساسيا: أن اختصار الإجراءات وسرعة الفصل لا ينبغي أن يكونا أبدا على حساب عدالتها".

وبالنيابة عن المنسق المقيم للأمم المتحدة راميز الأكبروف، أكد مدير سواسية المشترك سايمون ريدلي أنه ينبغي أن يكون "ميزان 3" أكثر من مجرد إصدار جديد لنظام رقمي، وأن يسهم في بناء مؤسسات عدالة أقوى وأكثر قدرة على الصمود، مؤكدا ضرورة أن يظل هذا التحول راسخا في الملكية والأولويات الفلسطينية.

وقال إن الاستثمار في العدالة هو استثمار في الإنسان، والاستثمار في مؤسسات فلسطينية قوية وقادرة على الصمود هو استثمار في مستقبل فلسطين.

بدورها قالت ممثلة الممثلية الكندية في فلسطين إينا لوكاك- أورنج: "نحن اليوم لا نحتفي بمنصة جديدة فحسب، بل نحتفي بما يمكن تحقيقه عندما تجتمع القيادة الفلسطينية، والتخطيط المستقبلي، والخبرة الفنية، والشراكة الدولية حول رؤية مشتركة، وفي الأوقات الصعبة، من السهل أن ينصب التركيز فقط على ما فقد. أما اليوم، فيمنحنا فرصة للتركيز على ما تم بناؤه. إن "ميزان 3" يذكرنا بأن التقدم يظل ممكنا".

وتخللت فعالية الإطلاق مجموعة من الفقرات التي عكست مسيرة "ميزان" وتطوره، بدءا من مراحله الأولى وصولا إلى الجيل الجديد، من بينها فقرة "أصوات من تجربة ميزان"، التي شارك خلالها عدد من مستخدمي المنظومة تجاربهم وانعكاساتها على العمل القضائي.

كما تضمن البرنامج عرضا حول المزاد الإلكتروني، إلى جانب جلسات حوارية ناقشت الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وآفاق العدالة الرقمية في فلسطين.

وفي إطار التطلع إلى المرحلة المقبلة، أطلقت مبادرة "ابتكر مع ميزان" لفتح المجال أمام تطوير أفكار وحلول مبتكرة تسهم في الارتقاء بالخدمات والتطبيقات الرقمية في قطاع العدالة.

واختتمت الفعالية بتكريم عدد من الكوادر والجهات التي كان لها دور في مسيرة تطوير "ميزان" على مدى السنوات الماضية، تقديرا لإسهاماتها في بناء هذه التجربة وتعزيز استدامتها، ولما تمثله من أساس للانتقال إلى مرحلة جديدة من التحول الرقمي في قطاع العدالة.

وقع اتفاقية لاستثمار أملاك الدولة بإنشاء موقف سيارات ذكي في الخليل

التميمي يبحث مع ممثلة برنامج موئل الأمم المتحدة مستجدات مشروع حوكمة الأراضي

رام الله- الحياة الجديدة- بحث رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي، أمس الأربعاء، مع ممثلة برنامج موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat) لبنى شاهين، مستجدات مشروع حوكمة الأراضي، وما تحقق من إنجازات وخطط العمل والأولويات للمرحلة المقبلة. واستعرض اللقاء أبرز الأنشطة والتدخلات المنفذة ضمن مشروع "استكمال التدخلات المجتمعية في تحديد حقوق الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المنطقة (ج) (2024-2028)"، خاصة في مجالات تحديد حقوق الأراضي وتخطيط استخداماتها وتعزيز الجوانب المؤسسية والفنية. كما بحث الجانبان خطة العمل للمرحلة المقبلة والاحتياجات والأولويات التي سيتم التركيز عليها، إلى جانب آفاق التعاون في قطاع غزة، لا سيما في إطار الاستعداد لمرحلة إعادة الإعمار. وفي السياق، وقعت سلطة الأراضي، أمس اتفاقية مع شركة إيربان بلس للحلول المتطورة، لاستثمار أملاك الدولة من خلال إنشاء وتركيب وتشغيل موقف سيارات ميكانيكي وآلي ذكي في مدينة الخليل، ضمن المرافق المخصصة لمجمع المحاكم.

ووقع الاتفاقية عن سلطة الأراضي الوزير التميمي، وعن شركة إيربان بلس للحلول المتطورة مروان درزي، بحضور نائب رئيس سلطة الأراضي سامر عودي، ومدير عام الإدارة العامة لأملاك الدولة صادق أبو زعنونة، والقائم بأعمال مدير دائرة المخططات الرقمية المعلوماتية صمود فراج.

وأكد التميمي أن الاتفاقية تأتي في إطار توجه سلطة الأراضي نحو تطوير آليات إدارة واستثمار أملاك الدولة وتعظيم الاستفادة منها، من خلال توظيف التكنولوجيا والحلول الحديثة في مشاريع تحقق منفعة عامة وتلبي الاحتياجات الخدمية للمواطنين. من جانبه، قال أبو زعنونة إن المشروع يشكل سابقة من نوعها على مستوى الوطن، كونه يوفر حلا عمليا لمشكلة مواقف المركبات من خلال الاستغلال الأمثل للمساحة باستخدام نظام ميكانيكي وآلي ذكي.

سؤال عالماشي

موفق مطر

انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.. انطلاقة ديمقراطية تاريخية

طغت أحداث خطيرة في الوطن وفي المحيط العربي، إلا أن إنجازا وطنيا هاما لتنفيذ استحقاقات الانتخابات -حيث أمكن- للمجلس الوطني الفلسطيني كان محط أنظار المتابعين، خصوصا أن الإعلام الرسمي الوطني، ومنصات التواصل والاتصال الإلكترونية كانت حاضرة لحظة بلحظة لمتابعة انتخاب ممثلي جاليات فلسطينية في ثلاث دول عربية لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، علما أنها نظمت وفقا لنظام "المجمعات الانتخابية، المنصوص عليها في نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني".

وكانت واضحة الجهود التي بذلها عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ياسر عباس، وعضو المجلس المركزي للمجلس الوطني الفلسطيني أحمد عساف المكلفان بقرار من لجنة متابعة انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بمتابعة العملية الانتخابية في الدول الشقيقة الثلاث" وهي الكويت والبحرين، وقطر، علما أن "لجنة متابعة انتخابات المجلس الوطني شُكلت بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة حسين الشيخ، نائب رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيس دولة فلسطين، وعضوية أعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني والأمناء العامين لفصائل منظمة التحرير وقيادات فلسطينية.. ولقطع الشك باليقين، ومنع وضع عراقيل بدوافع فئوية أو شخصية خاصة أمام عجلة الانتخابات، وترسيخ قواعد العمل الديمقراطي المرتكز على مبدأ الوحدة الوطنية والتوافق الوطني، فقد جاء بيان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح، أمس الأربعاء لبيان حقائق ثابتة لا يمكن تغييبها مؤكدا: "أن نظام انتخابات المجلس الوطني جرى التوافق عليه من جميع القوى الفلسطينية دون استثناء، سواء الفصائل الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية أو القوى خارج منظمة التحرير، وذلك منذ عام 2013، وأقره المجلس الوطني في دورته عام 2018، وصادق عليه الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين" بعد إشادته بالإنجازات إثر الجهود التي بذلها "الوفد الرسمي والشرعي المكلف بمتابعة الانتخابات وبالتنسيق والعمل المنظم مع الجاليات الفلسطينية في الأقطار العربية التي تستحق الاحترام والشكر على تسهيلات قدمتها لإنجاح "باكورة أعمال لجنة متابعة انتخابات المجلس الوطني" الأمر الذي يوحي بانطلاقة مبشرة لتأكيد انبعاث روح التجديد في الهرم السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، وترسيخ منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتزاما بمبادئها وأهدافها وببرنامجها السياسي واحتراما لتعهداتها والتزاماتها، وربما لم تكن المصادفة ما بين انطلاق أول عملية انتخابية للمجلس الوطني من الكويت بعد قرار رئيس الدولة محمود عباس "أبو مازن" في التاسع عشر من تموز/ يوليو 2025، لعقد انتخابات مجلس وطني جديد.

ومن المعلوم أن الكويت الشقيقة كانت أرضية ونقطة انطلاق تنظيمية، لحركة فتح حيث تمكنت قيادتها (الخلية الأولى) من بدء تشكيل هرمها التنظيمي، ونركز على هذه المصادفة لأن الحركة الوطنية الفلسطينية تخوض غمار انطلاقة ديمقراطية جديدة، وتستثمر في منهج سياسي وطني، منطقي وواقعي ومطلوب بعد تسونامي الاعتراف الدولي بفلسطين، وتثبيت مكانة وموقع (دولة فلسطين) على خريطة العالم (الجيوسياسية) لعمل بروح وعقلية وطنية تطلبت نضالا في ميادين الدبلوماسية والسياسة الدولية والقانون الدولي، والجانب الأهم والمضيء اليوم رؤيتنا الجاليات الفلسطينية والتي يعد بعضها بمئات الآلاف تأخذ دورها في اختيار ممثليها، حيث أمكن عبر صناديق الاقتراع، ويأتي ذلك بناء على قرارات لجنة المتابعة لانتخابات المجلس الوطني التي بينت: "أن عملية اختيار أعضاء المجلس في الخارج ستتم وفق عدة مسارات، تبدأ بإجراء انتخابات مباشرة للجاليات الفلسطينية في الدول التي تسمح بإجرائها، أما في حال تعذر ذلك ستكون حسب نظام المجمع الانتخابي، وفي حال تعذر هذا أيضا، سيتم اللجوء إلى التوافق وفق النظام المعتمد لانتخابات المجلس الوطني.

فلملايين المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون كلاجئين وجاليات في خارج أرض الوطن دور وطني فاعل في تثبيت مبدأ الوحدة الوطنية، وترسيخ قواعد دولة فلسطين المستقبلية، فهم في الواقع سفراء يحملون رسالة الحق الفلسطيني (القضية) كما يحملها المواطنون الصامدون الصابرون في أرض الوطن. فالحقوق والهوية وجهان للوطنية الفلسطينية، يبرهنان على نقاء الانتماء والإيمان بمبادئ الديمقراطية والتعددية والشراكة في صنع القرار، فقد يكون الفلسطيني بعيدا -بمقياس الجغرافيا- عن أرض وطنه.. لكن فلسطين لم تغادر قلبه وعقله أبدا، وهذا ما يمنح الديمقراطية الفلسطينية معنى مميزا ما زلنا نتطلع لتجسيده في نظامنا السياسي كمثل فريد، نريده في تفاصيله وحيثياته ونتائجه مبهرا للعالم.

9/9 د

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank
BADEA المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

دولة فلسطين - وزارة الحكم المحلي - مجلس قروي الجلمة

دعوة للمناقصة

الدعوة للمناقصة للمرة الثانية: تأهيل وتوسعة شبكة الكهرباء في الجلمة
محافظة جنين
رقم المناقصة: MOLG-IsDB-2026 -041

1. يود مجلس قروي الجلمة وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وضمن برنامج دعم مشاريع صيانة وتعبيد الطرق الداخلية لمحافظات الضفة الغربية (BADEA-115) الممول من المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة بصفته مديرا لصندوق الأقصى طرح عطاء مشروع تأهيل وتوسعة شبكة الكهرباء في الجلمة / محافظة جنين عطاء رقم: 041-MOLG-IsDB-2025.
2. يدعو مجلس قروي الجلمة المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لأعمال مشروع تأهيل وتوسعة شبكة الكهرباء في الجلمة / محافظة جنين علماً بأنّ المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة أن يكون مصنفاً في مجال الكهرباء وبدرجة لا تقل عن ثالثة.
3. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من مجلس قروي الجلمة على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 2:00 مساءً من أيام السبت إلى الخميس.
4. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 دولار أمريكي.
5. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل يوم السبت الموافق: 19-09-2026 الساعة 12:00 ظهراً ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة [90] يوماً بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
6. يجب أن يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة 4,000 دولار سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح العطاء وفقاً للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
7. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي يوم الأربعاء الموافق 16-09-2026 الساعة 10:00 صباحاً في مقر مجلس قروي الجلمة.
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم السبت الموافق 19-09-2026 الساعة : 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور اعلاه هو:
مجلس قروي الجلمة – مبنى المجلس
جوال: 0597291337
0599835612
0598248038
تلفاكس: 042413137

ملاحظة : رسوم الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء

رئيس مجلس قروي الجلمة
أحمد سعيد أبو فرحة